دور مؤشرات الديمقراطية في التنمية السياسية: دراسة نماذج

م.م عقيل فالح سلمان
جامعة الامام جعفر الصادق.ع. فرع المثنى/ قسم العلوم السياسية
akeel.f@sadiq.edu.iq

الملخص

تؤدي مؤشرات الديمقراطية دورا مساعداً في رفع مستوى التنمية السياسية، لما لهذه المؤشرات من انعكاسات مهمة على العملية التنموية لأي بلد كان، سيما ان هذه المؤشرات تستند بصورة أساسية الى مجموعة من الأسس والثوابت الداخلية التي تساهم في رفع مؤشر التنمية، وبالتالي تأخذ هذا المؤشرات حيزها الأساسي في العملية التنموية سيما السياسية منها. ويكمن هدفها الأساس بالارتقاء في المستوى السياسي الداخلي. وقد اتضح ذلك جليا من خلال عدة مؤشرات بعضها يتعلق بالتمكين السياسي للمرأة واخر يتعلق بالمشاركة السياسية فضلا عن مؤشرات أخرى، وهذا ماترجم تحديدا في نماذج متعددة منها الهند والبرازيل وماليزيا.

الكلمات المفتاحية : مؤشر الديمقراطية، التنمية السياسية، الهند، البرازيل، ماليزيا.

The role of democracy indicators in political development, a study of models

Akeel Faleh Salman
Imam Jaafar Al-Sadiq University. Muthanna Branch/ College of Political Science

Abstract

The indicators of Democracy play an auxiliary role in raising the level of political development. That is because these indicators have important repercussions on the development process of any country, especially since these indicators are based mainly on a set of internal foundations and constants that contribute to raising the development index, and thus these indicators take their primary place. In the development process, especially the political ones, its main objective is to raise the internal political level. This has been evident through several indicators, some of

which are related to the political empowerment of women and others related to political participation, in addition to other indicators. This is specifically translated into various models, including India, Brazil and Malaysia.
Keywords: democracy index, political development, India, Brazil, Malaysia.

المقدمة

ان تحديد قدرة الناس على ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية بفاعلية، هذا ما تحتاجه التنمية السياسية، فالتنمية هامة بالنسبة للديمقراطية وقد يؤدي انعدام التنمية الركود وعدم المساواة، الامر الذي يولد اضعاف ثقة الناس في النظم الديمقراطية الحاكمة، وتعد مسألة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية السياسية أحد المحاور الأساسية التي تدخل ضمن أجندة حقل السياسة المقارنة والدراسات التنموية، حيث تم طرح العديد من الإشكاليات التي ترتبط بمسألة العلاقة بين التنمية السياسة ومؤشر الديمقراطية وتمحورت أساساً حول مدى تأثير المتغيرات الإقتصادية في تحقيق الديمقراطية كهدف نهائي لكل عملية تحديث وتنمية سياسية من جهة، و في المقابل حول مدى تأثير نوعية النظام السياسي (ديمقراطي أو تسلطي) في تحقيق التنمية من جهة أخرى.

اهمية البحث

يعد موضوع مؤشرات الديمقراطية من المواضيع المهمة التي تركز عليها البلدان، سيما في الفترة الأخيرة من الالفية السابق، اذ ان مصطلح الديمقراطية وما تم تسويقه الى البلدان ومامثله من نماذج في البلدان المتقدمة، جعل هذا الموضوع يمثل طموح يسعى أي بلد لتحقيقه، الامر الذي خلق حاجة الى التحول الديمقراطية، وبتحول هذه البلدان الى الديمقراطية، وتطبيقها بصورة سليمة انعكس ذلك جليا على التنمية السياسية التي تشكل طموح وغاية أساسية في التوجهات الداخلية لأي بلد، لذا كانت أهمية هذا الموضوع تأتي من هذه الغاية.

اشكالية البحث

ان العلاقة بين مؤشرات الديمقراطية والتنمية السياسية تكاد تكون مبهمة، الا ان الحافز الأساسي والخطط طويلة الاجل جعلت من بعض البلدان التي تعيش بجو ديمقراطي إبحاجة الى التنمية السياسية، وحتى يتسنى للباحث صياغة الإشكالية بصورة اكثر دقة سوف نطرح التساؤلات الاتي:

١. ماهي الديمقراطية وماهي مؤشرها؟

٢. ماهو دور النماذج المختارة في تبني مؤشر الديمقراطية؟

٣. كيف ساعدت مؤشرات الديمقراطسة في اضمحلال ازمة التنمية ؟

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على فرضية مفادها " كلما كان مؤشر الديمقراطية مكفول من قبل الدولة انعكس ذلك جلياً على التنمية السياسية لتخلق مجتمع تنموي.

منهجية البحث

من خلال هذا البحث تم اعتماد منهج التحليل النظمي، كون الدراسة مثلت بمدخلات تمثلت في نصوص دستورية ومخرجات ثم تغذية عكسية من النصوص الدستورية على واقع المواطن في ماليزيا والهند والبرازيل، فضلا عن استخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة المبحوثة.

المقدمة

أولا: مفهوم الديمقراطية

تعرف الديمقراطية على انها نظام حكم تكون السلطة فيه للشعب(توردوف،٢٠١٥، ١١) ، ومن بين الاشكال المختلفة للديمقراطية شكلان اساسيان الاول الديمقراطية النيابية والثاني الديمقراطية الشعبية تعرف الديمقراطية الشعبية من خلال نتائجها الملموسة اي سياسات المختلفة التي تنجزها الحكومة في المجالات كافة ويكون محور هذه الديمقراطية هو ما اذا كانت تتفق مع رغبات الاغلبية في المجتمع، اما الديمقراطية النيابية فتعرف من خلال وسائل حكم الديمقراطية او إجراءاتها حال الانتخابات والمشاركة السياسية وطرق مسائلة الحكم ومحاسبتهم وغيرها (ماضي ٢٠١٢، ٣٩).

ثانيا: التنمية السياسية

إن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي (فالح، ٢٠١٨، ١٤) ، وهذا يدل على إن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسة إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليه، وتتحقق التنمية السياسية عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي (المشاط ١٩٨٨، ٣٦):

١. ترشيد السلطة.
٢. التمايز والتخصص.
٣. المشاركة السياسية.

وتقوم التنمية السياسية بتنشئة الأفراد سياسيا عن طريق الاتصال الجماهيري وخلق مجتمع مدني واعي بما يدور حوله، تجعل من الفرد قادر على المطالبة بمحاسبة ومراقبة النظام السياسي و المطالبة بتحسين ظروف معيشته و تحقيق رفاهيته (**خاطر**، ٢٠٠١، ٨) ، وكون التنمية السياسية هي المطلب الأساسي للتنمية الاقتصادية (الخزرجي ، ٢٠٠٤، ١٣٨) ، فهي تواجه عدد من الازمات حددها لوسيان باي بست ازماتي هي (أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج) (عباس ٢٠٠٩، ٢٢.).

ثالثا: مؤشرات الديمقراطية

هنالك عدد من المؤشرات التي تدل على وجود نظام ديمقراطي متكامل وسوف نتناول ابرز هذه المؤشرات من خلال الاتي:

١. وجود عملية انتخابية

ان وجود عملية انتخابية يمثل مرتكز أساسي ومؤشر الى وجود الديمقراطية وقد استقر الفقه الدستوري على أن الانتخاب يمثل الوسيلة الوحيدة من وسائل إسناد السلطة في النظام الديمقراطي لكن مدى تعبير هذه الوسيلة عن روح الديمقراطية يعتمد على النظام الانتخابي المطبق، فكل دولة تختار النظام الانتخابي الذي يناسبها وطبقا لظروفها السياسية ونظامها الدستوري(محسن ٢٠١٨، ٢١.). وإن الصعوبات التي تعترض قيام انتخابات حرة ونزيهة، كثيرة منها عدم وجود تعريف واضح ومفصل للعناصر المكونة للانتخاب الحر والنزيهة، ومنها اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية من بلد لآخر مما يؤدي إلى أن ما ينجح تطبيقه في بلد قد لا

ينجح بالضرورة عند التطبيق في بلد آخر، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من أنواع النظم الانتخابية(العبدلي ٢٠٠٩، ٢٣).

٢. وجود مشاركة السياسية فاعلة

ان وجود مشاركة سياسية دليل على تفاعل النظام السياسي مع الشعب، وهذا يؤدي الى وجود أجواء ديمقراطية تشترك فيها المجتمعات مع السلطة السياسية، ويعرف فليب برو المشاركة السياسية بأنها مجموع النشاطات الجماعية، التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية (امير ٢٠٠٦، ٢٨).

ومفهوم المشاركة يأخذ معنى إيجابيا فيما بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة حتى بالنسبة للنظم السياسية التي ترتكز على حزب واحد، ويستخدم مصطلح المشاركة ليشير غالية إلى المساندة الشعبية للقيادات الحكومية المؤثرة في مجال قيادتها وإدارتها للعمل السياسي، كما تعني المشاركة أيضا المطالب الشعبية التي ترتبط بهذه المساندة وتعني المشاركة إعطاء المشاركين من المواطنين من أفراد المجتمع فرصة متكافئة لكي يقرروا لأنفسهم مواجهة حل مشكلاتهم (غنايم ٢٠١٤، ١٤).

٣.كفالة الحقوق والحريات المدنية

ترى المفاهيم الحديثة أن الحريات المدنية، مكون حيوي لما نسميه عادة «الديمقراطية الليبرالية»، ويشمل مبدأ حماية الحقوق الإنسانية الأساسية، هذه الحقوق تحتويها سائر الدساتير في العالم، وكذلك الشرعات والاتفاقات الدولية، كشرعة هلسينكى، الحقوق الإنسانية الأساسية هي حرية التعبير والكلام والنشر، والحرية الدينية، وحرية التجمع وإنشاء جمعيات، وحق اللجوء إلى القضاء (مجموعة مؤلفين: https://books.google.iq/books? .

٤. المساواة بين الجنسيين.

لا يمكن حديث عن تنمية سياسية في ظل نظام احتكار السلطة، بالاضافة الى احترام الحقوق والحريات وتلك من خلال حرية التعبير حرية الانتماء السياسي والفكري والديني والمذهبي وتحرير الانسان من الفقر والجهل واحترام كرامة الانسان واعلاء قيمته (بوجلال ٢٠١٧، ٨٤).

المبحث الأول: مؤشرات الديمقراطية في النظام الهندي

قام الدستور الهندي باتخاذ النظام البرلماني نظاما معتمد للحكومة، وهو فيدرالي في هيكله وبملامح اتحادية، فرئيس الجمهورية في الهند هو الرئيس الدستوري للسلطة التنفيذية للاتحاد، والسلطة الحقيقية مخولة في مجلس الوزراء ورئيس الوزراء وهو مسؤول مسؤولية جماعية فقط أمام مجلس الشعب (لوك سبها) ونفس الشيء يتكرر في نموذج الولايات بالنسبة للحاكم، وقد وزع الدستور السلطة التشريعية بين البرلمان الاتحادي والسلطة التشريعية في الولاية، ووفر الدستور موادًا لاستقلال القضاء (علاي ٢٠١٧، ٤٢)، اما بخصوص المؤشرات الديمقراطية وإمكانية تطبيقها فيمكن تناولها من خلال الاتي:

المطلب الاول: حرية التعبير وتكوين الجمعيات في الهند

كفل الدستور الهندي الحق في حرية الحديث والتعبير في المادة ١٩ أولا ، غير أن "المحكمة العليا" الهندية قضت بأن مثل هذه القيود لا بد أن تكون في نطاق ما يقره القانون وينبغي ألا تتسم بالإفراط أو بعدم التناسب، وكان الهدف هو ضمان الحقوق الفردية التي تعتبر حيوية واضعت في الدستور باعتبارها واحدة من الحريات الستة الأساسية في الدستور الهندي تشير (المادة ١٩، ١٩٤٩).

على الرغم من كفالة الهند لحرية التعبير وتكوين الجمعيات الا انها من الناحية الواقعية تراجعت الهند مرتبتين إلى ١٤٠ من أصل ١٨٠ دولة للأعوام ٢٠١٨-٢٠١٩ في «مؤشر حرية الصحافة العالمي» الذي تصدره منظمة «مراسلون بلا حدود»، وما حدث خلال السنوات القليلة الماضية هو أن جزاً كبيراً من وسائل الإعلام قد عبر إلى الجانب المظلم، وأدى الظهور الواسع النطاق لمنصّات إعلامية متعدّدة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، إلى إعادة تعريف دور وسائل الإعلام في السياسة والحكومة (غوبتا ٢٠٢٠).

ان حرية التعبير عن الرأي من الممكن في حالة إيقافه او تعرضه لأي شيء هذا سوف ينتج عن تعرض التنمية السياسية الى ازمة، وبالتالي يكون هذا المؤشر ذو تأثير سلبي على التنمية السياسية، في الهند.

المطلب الثاني: ضمان حرية الترشيح والانتخاب في الهند

على الرغم من التعداد الكبير لعدد السكان في الهند، فإن ذلك لم يمنعها من أن تكون الدولة المنظمة لأكبر ديمقراطية في العالم؛ فمنذ استقلالها عام ١٩٤٧ وإجراء

أول انتخابات عام ١٩٥١، انتظمت الانتخابات بصورة دورية طوال ما يزيد على ستين سنة، فلم يُعلّق العمل بالدستور مطلقًا، ولم تؤجَّل أيٌ من انتخاباتها، ولم يمنع انتشار الفقر والأمية على نطاق واسع، أو تعدد الولايات وتباعدها، أو الاختلافات اللغوية والدينية والطائفية، أو الحروب الاقليمية والنزاعات الداخلية، أو المذاهب السياسية المتضاربة، أو النظام الطبقي الصارم والظالم، من تنظيم تلك الانتخابات وضمان صحة نتائجها إلى حد بعيد، على الرغم من قلة الإمكانات المتوافرة وبساطة الوسائل والأدوات في إجرائها، وبخاصة في بداياتها (قدورة ٢٠١٤).

بالنسبة الى ترشيح النساء وتمثيلهم في البرلمان الهندي فقد درس مجلس الشيوخ الهندي مشروع قانون يهدف الى تخصيص ثلث مقاعد البرلمان للنساء، وهو مشروع مثير للجدل يتم ارجاؤه منذ ١٤ عاما وتصادف دراسته اليوم العالمي للمراة، وينص الاقتراح على تخصيص ٣٣% من مقاعد البرلمان للنساء اللواتي لا تتجاوز نسبتهن حاليا واحد من عشرة مقاعد في البرلمان، ويجب ان يحصل القانون الذي سيمكن النساء من تولي ١٨١ مقعدا من اصل ٥٤٥ في ملجس النواب، على ثلثي الاصوات ليتم اقراره(قانون https://elaph.com/Web/news/2010/3/540641.html).

المطلب الثالث: النظام الحزبي في الهند

يقوم النظام السياسي في الهند على مبدأ التعددية الحزبية، وينشط في الساحة السياسية العديد من الأحزاب، بعضها ممتد في أرجاء البلاد، مثل "المؤتمر القومي الهندي" و"حزب بهاراتيا جاناتا"، وبعضها إقليمي أصغر حجما (الأحزاب السياسية في الهند، د.ت).

أن المفارقة التي تكمن في التعددية الإثنية هي أن الديمقراطية تصبح مستحيلة في المجتمعات التي لم تمر بالثورة الصناعية، ولم تسيد التنظيم الاجتماعي الحديث، فالممارسة السياسية من منطلقات إثنية تؤدي إلى صراع مميت حول الرموز الكبرى وحول سلطة الدولة، وهو ما يؤدي إلى حركات انفصالية، وحروب أهلية أو انقلابات عسكرية، أو شلل سياسي ممتد، ومثلت فكرة صهر المجتمع في بوتقة واحدة أحد أهم مبررات التسلط السياسي ولكن التجربة الهندية تثبت أن الديمقراطية يمكن أن تكون الإطار الأفضل الذي يتحمل الصراعات، والمنافسات الإثنية ويفتح إمكانية حلها على

المدى الطويل، ولكن هذا الإطار يقتضي تكيف النظام السياسي الديمقراطي تبعا لحاجات التوازن الإثني، وقدمت النخبة الهندية فرصة هذا التكيف من خلال حزب المؤتمر الهندي، وتعرض هذا النموذج للتحدي عندما تولى حزب ذي عقيدة إثنية، وهو حزب "بهارتيا جاناتا" الحكم خلال السنوات الأخيرة، وقد ثبتت الديمقراطية الهندية أمام هذا التحدي (سعيد ٢٠٠٦، ١٢٣).

المطلب الرابع: المساواة بين الجنسين

ان موضوع المساواة في الهند من المواضيع المهمة والحيوية، وهذا الموضوع لايتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة، وانما حتى المساواة بين المواطنين انفسهم فس مواضيع تتعلق باللغة والتمييز العنصري وغيرها، وقد وعد الدستور بأن اللغة الهندية ستصبح لغة البلاد الرسمية في غضون ١٥ عاما، كما نص على استعمال الإنجليزية خلال هذه المرحلة الانتقالية، وتضمن الدستور ضمانات لحماية امتيازات الأقليات وحقوقها التشريعية وحماية الحقوق الدينية والثقافية لجميع المواطنين بصرف النظر عن صفتهم الطائفية. كما أكد الدستور على أن الهند هي دولة علمانية. وهذا ما سبق وأن أكده جواهر لال نهرو بقوله إن: "الهند ستكون أرضًا لأديان متعددة". وكان تأثيره واضحًا لصالح وضع الأسس العلمانية، وتأكيد عدم وجود دين رسمي للدولة، أو شرط للتعليم الديني في مدارس الدولة، ولن تكون هناك ضرائب لدعم أي دين أو تمييز ضد أي مواطن على أساس الدين أو الأصل والطبقة والجنس.. إلخ، إضافة إلى الحقوق الأساسية، وانتقدت الضمانات التي وفرها الدستور للأقليات ، إلا أن هذه النقطة يمكن أن تجد تفسيرها في معاناة الهند من المسألة الطائفية، وخصوصا في تجاوز أخطاء المرحلة التي سبقت التقسيم ومحاولة توفير الحماية الدستورية للأقليات المختلفة عمومًا والأقلية المسلمة خصوصًا . فقد بقي ما يقارب ٤٠ مليون منهم في الهند بعد التقسيم، ولهذا جسد مبدأ العلمانية بصفته أساسًا للدولة جزءًا مهما من رؤية زعماء المؤتمر لحل هذه المسألة المهمة في الهند (علاي ٢٠١٧، ص٤٣).

عمل الدستور الهندي على منع أي حالة تخل في المساواة بين الجنسين، وكان ابرزها من خلال نص هذا الدستور على ((يجب على الدولة أو الولاية ألا تحرم أي شخص من المساواة أمام القانون أو المساواة في حماية القوانين داخل أراضي الهند) (١٤، ١٩٤٩).

كما وقد حظر التمييز على أساس الدين أو العرق أو الطائفة أو الجنس أو مكان الولادة من خلال(المادة ١٥، ١٩٤٩):

١. لا تمارس الدولة التمييز ضد أي مواطن على أساس الدين أو العرق أو الطائفة أو الجنس أو مكان الميلاد، أو أي منها.

٢. لا يجوز تعطيل أي مواطن أو منعه أو تحميله مسؤولية أو فرض قيد أو شرط عليه، على أساس الدين أو العرق أو الطائفة أو الجنس أو مكان الميلاد.

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي أفرزتها التجربة الديمقراطية في الهند كأكبر تجربة في العالم الثالث الا انه يمكن تحديد تهديدات أساسية تواجه النظام الديمقراطي في الهند (عباس ٢٠٢١، ٦٩):

١- تنامي القوى الانفصالية لبعض الولايات الحدودية وحصولها على دعم معنوي ومادي من البلدان المجاورة.

٢- تأكل القاعدة الشعبية للأحزاب القومية وفي مقدمتها حزب المؤتمر هذا في الوقت الذي تنمو فيه الروح الإقليمية مع تصاعد النفوذ السياسي للأحزاب الطائفية.

٣- انتشار ظاهرة الفساد السياسي وتوغلها بالمناصب السياسية العليا في الهند وقد أخذت هذه الحالة منحنيات خطيرة منذ تبني سياسة التحرر الاقتصادي عام ١٩٩١.

رغم ذاك قد نجحت الهند الحفاظ على الحرية من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى، على الرغم من التباين والتنوع الثقافي و الجغرافي والسكاني لهذه الدولة الضخمة، والفقيرة في بعض مناطقها حتى العدم، ونتيجة لهذا التوازن بين الهدفين بدأت الهند تقطف ثماره، إذ أن معدل النمو الاقتصادي في الهند أصبح يقارب ١٠٪ سنويا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، في ذات الوقت الذي يحظى فيه المواطن الهندي بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان(العماش ٢٠١٤، ٣٤).

المبحث الثاني: مؤشرات الديمقراطية في النظام الديمقراطي البرازيلي

ان النظام السياسي في البرازيل نظام فيدرالي مؤلَّف من ٢٧ وحدة إدارية قوامها ٢٦ ولاية تتمتع بحكم شبه ذاتي إضافة إلى منطقة فيدرالية واحدة، ولكل ولاية مؤسساتها الخاصة بها، التشريعية والتنفيذية والقضائية، سيرا على نهج مؤسسات الحكومة الفيدرالية. وتتباين الولايات فيما بينها ثراءً وفقرا. فولاية مثل ساو باولو -على سبيل المثال- هي أكثر ولايات البرازيل ثراء، وتسهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي

للبلاد، في الوقت الذي لا تسهم فيه ولاية مثل روراياما –أكثر الولايات فقرا– سوى بـ ٠.١٥ % من هذا الناتج (روتشا ٢٠١٠).

في مرحلة التحول إلى نظام حاكم ديمقراطي ليبرالي بقيادة إدارة سارني: ١٩٨٥ – ١٩٨٩ ، لعبت النقابة العمالية دوراً محورياً في إنهاء الحكم العسكري، فقد تبنت البرازيل في تسعينيات القرن العشرين نهجا إصلاحيا لتوجيه البلاد نحو الديمقراطية، و تبين التجربة البرازيلية أهمية الأحزاب السياسية في صياغة المشهد السياسي البرازيلي، خاصة الحركة الديمقراطية البرازيلية التي شكلت المعارضة الأساسية داخل البلاد و استطاعت أن تحظى بثقة المؤسسة العسكرية، إن مميزات التجربة البرازيلية تتجلى في العناصر التالية (جودة ٢٠١٤، ١٢):

١. نهج أسلوب يعتمد على دمقرطة النظام بتنظيم انتخابات.
٢. احترام المؤسسة العسكرية لنتائج الانتخابات.
٣. تمكن الحزب المعارض من الفوز في الانتخابا.
٤. إيمان المؤسسة العسكرية بضرورة التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: الانتخابات والترشيح في البرازيل

ان حق الانتخاب كفله الدستور البرازيلي من خلال تضمينه في مواد دستورية هامة، والتي تخص وتحدد موضوع الانتخاب، فضلا عن الحقوق السياسية، وقد ثبت الدستور البرازيلي ان الانتخاب يشمل من كان عمره فوق الثامن عشر واكد على مسألة مهمة جدا وهي ان الانتخاب اجباري لمن تجاوز الثامن عشر، واختياري للاميين والأشخاص الذين تجاوزو السبعين من العمر فضلا عن الأشخاص الذين تجاوزو السادسة عشر، كما انه حرم العسكريين الذين يؤدون خدمتهم العسكرية الاجبارية من الانتخاب (المادة ١٤، ١٩٨٨).

المطلب الثاني: الحياة الحزبية البرازيلية

ان البرازيل من البلدان التي اخذت بالتعددية الحزبية منذ عملية التحول الديمقراطي (ماضي ٢٠٢١، ١٣٧) ، اذ قسمت البرازيل حركات القواعد الشعبية، الامر الذي جعل من ان عددا كبيرا من الناشطين انخرطوا في السياسة الحزبية منذ مطلع الثمانينيات، وقد رأي بعض المراقبين بأن هذا التيارات مؤشر على التعزيز الجوهري

للنظام الحزبي البرازيلي التعددي، لأنه يسهم في دفع الأحزاب بعيدا من دورها السابق كالات للمحسوبية تتمحور حول الإعلام من شأن قادة بأعينهم، وبعبارة أخرى، تحدث مأسسة للنظام الحزبي، وهو ما يوفر أساسا أقوى للديمقراطية في البرازيل: «اين انخراط حركة الناشطين في النظام الحزبي... أوجد تماسكا أيديولوجيا و هيكلة للنظام، وهو أمر مبتكر للغاية في السياسيات البرازيلية (سورنسن ٢٠١٤، ٣٤_٣٥).

المطلب الثالث: المساواة بين الجنسين

تواجه البرازيل تحديات كبيرة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين،اذ إن الفجوة الكبيرة بين أجور الرجال والنساء الذين يمتلكون نفس المستوى من التعليم ، تضع البرازيل بين اقل الدول مساواة في أمريكا اللاتينية، يؤدي عدم المساواة في الأجور إلى وضع عوائق على تمكين المرأة ومكافحة الفقر وعدم المساواة بشكل عام، و على وجد إن فجوة الأجور بين الرجال (IBGE) على الرغم من أن المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات والنساء الذين لديهم نفس المستوى من التعليم قد انخفضت بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ فيما يتعلق بالتمثيل السياسي ، فإن قانون الانتخابات (رقم ٩٥٠٤/ لعام ١٩٩٧) يشترط ان تكون قائمة المرشحين لكل حزب سياسي أو ائتلاف على الأقل من ٣٠٪ من جنس واحد و٧٠% كحد أقصى من الآخر، في الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠١٦ ، كان ٣١.٦ في المائة من المرشحين من النساء، وبلغ مجموعهم ١٥٥.٥٨٧ طلبة ، في حين كان هناك ٣٣٦.٨١٩ رجلا مؤهلا، على الرغم من حقيقة أن أكثر من نصف السكان البرازيليين من النساء ، فقد تم التصويت لهم لشغل ١٣٪ منصب محافظ في المحافظات المتاحة ،و في مجلس النواب شكلن ١٠% من إجمالي المقاعد و ١٤% في مجلس الشيوخ، ومع تقييم الاتحاد البرلماني الدولي ، فإن العدد الحالي للنساء في المناصب السياسية في البرازيل يضع البلد في المركز ١٥٤ بين ١٩٤ بلداتثبت هذه الأرقام أن التشريع لا يكفي لزيادة التمثيل السياسي للمرأة (سانتوس ٢٠١٩، ٣٠٣_٣٠٤).

إن التطورات السياسية والنزاعات الدستورية التي عرفتها البرازيل مؤخراً قد تزعزع حالة الاستقرار السياسي والعملية الديمقراطية، خصوصا بعد خلع الرئيسة الإشتراكية السابقة (ديلما روسيف) عن طريق المحاكم واتهامها بقضايا فساد، والتي نفتها(روسيف) بشكل قاطع واعتبرتها وسيلة للانقلاب على الديمقراطية، كماطالت هذه التهم الرئيس

الأسبق(لولا دي سيلفا) أيضاً، والذي تمت محاكمته مؤخراً ثم الافراج عنه ! الأمر الذي مهد لعودة اليمين المحافظ للحكم، والذي فاز بالانتخابات عن طريق مرشحه (جائيربولوسونارو)، وتأتي كل هذا التطورات والتجاذبات ضمن صراع الدوائرالسياسية بين القوى اليسارية صاحبة المشاريع الإجتماعية، والقوى المحافظة التي تخشى فقدان سيطرتها على الموارد الاقتصادية والاحتكارات والنفط والعلاقات مع الشركات الأجنبية (المبروك ٢٠٢١).

المبحث الثالث: مؤشرات الديمقراطية في النظام الديمقراطي في ماليزيا

ماليزيا منذ البداية اتبعت نظاما ديمقراطيا تعدديا، وكفلت الحرية الكاملة لمواطنيها والمساواة بينهم، وقبلت بسيادة القانون وعموميته(صالح ٢٠٢٠، ٤٥) ، كما تبن النظام الماليزي سياسة علمانية معتدلة ومنفتحة ونظاما ديمقراطيا أقرب إلى الأنظمة الغربية، وهو نظام يميل بطبيعته إلى التعايش السلمي، وإلى تهدئة نقاط الاحتكاك مع دول الجوار، وإلى بناء العلاقات وفق المصالح الوطنية وخصوصا الاقتصادية للدولة، وقد ساعد هذا ماليزيا على توفير أجواء معقولة لعملية التنمية الاقتصادية، كما مكنها، مثلا، من أن تنفق على عمليات التنمية، وإقامة البنية التحتية والصناعة والتعليم والصحة أكثر مما تنفقه على الجيش والدفاع (إسماعيل ٢٠١٤، ٤٣) ، اما ابرز المؤشرات التي عملت عليها في كفالة التنمية السياسية هي الاتي:

المطلب الأول: حرية التعبير

تعمل القوانين الخاصة بوسائل الإعلام في ماليزيا بفرض رقابة على وسائل الإعلام على مستويين، الأول خاص بالمحتوى الإعلامي، حيث تسمح العديد من القوانين بفرض قيود مسبقة على نشر المحتوى الإعلامي ومعاقبة ما بعد النشر وعقوبات تتعلق في الحصول على المعلومات الرسمية، أما المستوى الثاني فيكون على مستوى الإتاحة لوسائل الإعلام فهناك قوانين خاصة بالتراخيص وتنظيمات يتم استخدامها لجعل الإعلام تحت سيطرة النظام" ويتمثل القانون الذي يحكم الصحافة المطبوعة في ماليزيا في(The Printing Press and Publication Act" PPPA) وتم إصداره في ١٩٨٤، ومنح هذا القانون لوزارة الشئون الداخلية سلطة منح أو سحب تراخيص الطبع أو تراخيص النشر كما يسيطر القانون أيضا على المطبوعات الأجنبية التي تباع في ماليزيا، حيث فرض عليها دفع مبلغ مالي كبير يتم مصادرته إذا لم يظهر الناشرون في

المحكمة لمواجهة عقوبة نشر موضوعات تضر بالصالح العام. ويتضمن القانون عددا من الضغوط التي تمارس على الصحافة، وفي حالة عدم الالتزام بالشروط التي تضعها وزارة الشئون الداخلية سيترتب على ذلك سحب تراخيص إصدار الصحف مما ينتج عنه خسائر مالية ضخمة وينظم "The Broadcasting Act" الذي تم تفعيله في ١٩٨٨ البث الإذاعي والتليفزيوني في ماليزيا، ويمنح القانون سلطات واسعة لوزير المعلومات لتحديد من يحصل على ترخيص للبث ولتحديد طبيعة المحتوى، ومن حق الوزير تحديد نوع المحتوى وتحديد إمكانية البث من عدمه، كما أن له الحق في تعديل أى شروط منصوص عليها في القانون، وفي ١٩٩٨ تم تعديل القانون في وأصبح يطلق عليه "Communication And Multimedia Act (محمد ٢٠٢٠، ٤٧_٤٨).

المطلب الثاني: النظام الحزبي في ماليزيا

يتبع النظام السياسي الماليزي نظاما قائم على اساس التعددية الحزبية سيما ان ماليزيا تعكس التركيبة العرقية القائمة في البلاد ، لتجب الصراع بين عناصر المجتمع الماليزي ، وعلى هذا النحو فإن الأحزاب في ماليزيا " لا تعبر عن أفكار سياسية " على نحو ما تؤكده الخبرة (الكساسبة ٢٠٢١، ص٤١) ، وتستند التعددية الحزبية في ماليزيا إلى ظاهرة أخرى ترتبط بالثقافة السياسة التقليدية في دول جنوب شرقي آسيا وهي كثرة النزاعات والانشقاقات بين مختلف الأحزاب ، في واقع الأمر، تمثل التعددية العرقية (جوجري ٢٠٠٨، ١٥٢).

الفرع الثاني: ضمان الانتخابات

تضمن دستور ماليزيا الصادر عام ١٩٥٧ موضوع الانتخابات وقد فصله بصورة كبيرة من خلال المواد الخاصة بالانتخابات، وقد تم تحديد سنة الواحد والعشري هو السن المعتمد في الانتخاب (المادة ١١٩ ، ١٩٥٧).

المطلب الثالث: المساواة بين الجنسين

تتمتع المرأة في ماليزيا بحضور قوي في شتى مجالات الحياة، السياسية منها والاجتماعية والأعمال وغيرها، ويحفظ لها دستور البلاد حقوقها كاملة أمام الرجل دون انتقاص، وتعتبر القوانين المتعلقة بالماليزية العاملة رائدة على مستوى العالم، فقد سُنت

للمساواة بين الرجل والمرأة في مجال العمل، وتشير البيانات المحلية إلى أن نسبة العاملات زادت على ٣٠% سنة ١٩٥٧ وهو عام الاستقلال أتاحت القوانين في ماليزيا للمرأة أن تتبوأ عددا من المناصب العليا في البلاد، ليس أدل على ذلك من وجود عزيزة إسماعيل زوجة أنور إبراهيم في منصب نائب رئيس الوزراء حاليا، كما تسلمت زيتي اختر منصب محافظ البنك المركزي من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٦.، بالإضافة لذلك، تحظى المرأة بتمثيل قوي وفاعل بمجلسي النواب والشيوخ، وشغلت النساء ما نسبته ٢٣% من المراكز العليا للمؤسسات الخاصة والحكومية، وكذلك الأمر في سلك القضاء، بينما تعمل ٤٤% منهن في الأعمال التقنية والحرفية (نصر الله ٢٠١٩).

المطلب الرابع: حرية التعبير وتكوين الجمعيات

كان موضوع حرية التعبير وتكوين الجمعيان من المواضيع المهمة والتي تظمنها الدستور الماليزي وقد كفل حرية التعبير وتكوين الجمعيات، فضلا عن حرية التظاهر السلمي، رغم ذلك الا انه قيد ذلك بقيود يمكن ان يضعها البرلمان على هذه الحريات(المادة ١٠ ، ١٩٥٧).

ورغم كفالة الدستور لموضوع حرية التعبير وتكوين الجمعيات الا انه في الواقع كثير مايثار لغط حول هذا الموضوع من خلال طرح الموضوع في وسائل الاعلام سيما وجود قانون "الفتنة" الماليزي، الذي خرجت كثير من التجمعات من اجل ألغاء هذا القانون الذي يحد من حرية التعبير عن الرأي (علاوي ٢٠١٤).

الخاتمة

إن تحقيق التنمية السياسية يعد غاية ووسيلة في نفس الوقت، تطمح لها الدول لتلبي طموحها في رسم نظام ديمقراطي قائم بالأساس على فكر سياسي ناظج، وهذا ما حدث في الدول المستهدفة في الدراسة(الهند والبرازيل) الامر الذي جعلنا نصل الى الاستنتاجات الاتية:

١. ان مؤشر الديمقراطية يعد عامل مهم ويحيوي ويعكس واقع البلاد فيما اذا كانت ديمقراطية او غير ديمقراطية.

٢. ان موضوع الديمقراطية كان ومايزال مبتغى تسعى تحقيقه معظم البلدان، لتشرع في عملية تحويل ديمقراطي كبير يبدأ من هرم السلطة نزولا الى اسفلها.
٣. قدر أهمية الديمقراطية للبلدان فان موضوع التنمية السياسية قد يكون عاملا مكمل لتطبيق هذا الموضوع، لذا فالتنمية السياسية لا تقل ضراوة عن موضوع الديمقراطية.
٤. ان انتفاء أزمات التنمية السياسية(الهوية، التغلغل، المشاركة، التوزيع العادل للثروة، التكامل والاندماج) في البلدان المبحوثة هو دليل على انعكاس لمؤشر الديمقراطية في الحياة السياسية للبلدان.
٥. لقد ضمنت البلدان المبحوثة في هذا البحث نوع من المساواة بين الجنسين، رغم تفوق البرازيل في هذا الموضوع الا ان الهند ليست بعيدة عنهم، لكن ما يمكن ان نشيره، ان البرازيل كانت على مستوى عالي من التمكين السياسي للمرأة.
٦. ان موضوع حرية التعبير عن الرأي وكفالة تكوين الجمعيات، رغم إشارة هذه البلدان له في موادها الدستورية، الا انه مايلاحظ ان ماليزيا بقانون الفتنة والهند كانت اكثر من البرازيل في الحد من حرية التعبير.
٧. كفل دستور الهند والبرازيل وماليزيا حرية الانتخاب وقد تضمن ذلك في مواد دستورية.
٨. وضع الدستور البرازيلي قيود اجبارية على المشاركة في الانتخابات واجبار بعض العسكريين الذين يؤدون الواجب الالزامي عدم مشاركة، وهذا يلاحظ انه ينافي المفاهيم الديمقراطية.
٩. ان موضوع التعددية الحزبية كان هو السائد في البلدان المبحوثة، وهذا بالتالي يؤدي الى حكومة توافقية بين الأحزاب، لذا ان موضوع التعددية سواء في الهند او البرازيل هو المتحكم، والتعددية هي السائدة.
١٠. أخيرا ان الدول المبحوثة مثلت نموذجا تنمويا ساهم في رفع مستوى التنموي في البلاد، وهنا التنمية لانقصد بها التنمية السياسية فحسب، بل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وقد كان للتحول الديمقراطي الدور الكبير في هذا الموضوع، ليعكس لنا ظهور مؤشر الديمقراطية بصورة أساسية وواضحة.

المصادر باللغة العربية :

١. تودروف، تزفيتان. ٢٠١٥. *أعداء الديمقراطية* ، ترجمة : غازي برو،ط١. بيروت : دار الربيع للنشر.

٢. ماضي، عبد الفتاح .٢٠١٢. *الديمقراطية والبندقية*، ط١. بيروت : المركز العربي للأبحاث والدراسات .

٣. فالح، عقيل . ٢٠١٨. " تحديات التنمية في العراق واثرها في الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

٤. المشاط، عبد المنعم. ١٩٨٨.*التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا* . الإمارات العربية: مؤسسة العين للنشر والتوزيع.

٥. خاطر، احمد مصطفى. ٢٠٠١. *التنمية الاجتماعية المقاومات الأساسية، نماذج مختارة*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٦. الخزرجي، ثامر . ٢٠٠٤. *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة*. عمان: دار مجدلاوي.

٧. عباس، علي . ٢٠٠٩. *المجتمع المدني والديمقراطية*. لبنان : المؤسسة التعليمية للدراسات والنشر.

٨. محسن، علاء كامل.٢٠١٨. *الرقابة على دستورية الانتخابات النيابية في العراق في ظل دستور ٢٠٠٥: دراسة مقارنة*. القاهرة: المركز العربي.

٩. العبدلي. ٢٠٠٩. سعد الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة. عمان : دار دجلة.

١٠. مير ، طاهر حسو. ٢٠٠٦ . *دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية: دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة أربيل* . كردستان : دار ئاراس للطباعة والنشر .

١١. غنايم، مدحت. ٢٠١٤. *تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية دراسة تأصيلية*. القاهرة : المركز القومي للاصدارات القانونية.

١٢. مجموعة مؤلفين.٢٠١٥. أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الرابط: https://books.google.iq/books

١٣. بوجلال، عمر.٢٠١٧. *طيب ادماج المقاربة الاشتراكية في الاصلاحات السياسية*. عمان : مركز الكتاب الأكاديمي.

١٤. علاي، ستار جبار. ٢٠١٧. *التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم.. دراسة في النظام السياسي*. القاهرة : العربي للنشر.

١٥. المادة (١٩) حرية التعبير في الدستور الهندي لعام ١٩٤٩ والمعدل عام ٢٠١٦: حماية بعض الحقوق المتعلقة بحرية التعبير .

١٦. غوبتا، براكريتي .٢٠٢٠. " تراجع كبير لحرية التعبير في الهند". المملكة العربية السعودية: *صحيفة الشرق الأوسط*، العدد ١٥٣٠٨ .

١٧. قدورة، عماد يوسف. ٢٠١٤. الانتخابات العامة الهندية: اتجاهات الناخبين والعوامل المؤثرة فيها، مركز الجزيرة، قطر، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports

١٨. مشروع قانون لزيادة عدد النساء في البرلمان الهندي، صحيفة ايلاف، الرابط: https://elaph.com/Web/news/2010/3/540641.html

١٩. الأحزاب السياسية في الهند، بحث نشر على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2017/7/17 /

٢٠. سعيد، محمد السيد. ٢٠٠٦. *الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر*. مصر: ميرميت للطباعة .

٢١. علاي، ستار جبار، مصدر سبق ذكره.

٢٢. المادة ١٤ من الدستور الهندي الصادر ١٩٤٩.

٢٣. المادة ١٥ من الدستور الهندي الصادر ١٩٤٩.

٢٤. عباس، نادية فاضل. ٢٠٢١. *العلاقات الهندية الباكستانية وتأثير امتلاك السلاح النووي*. القاهرة: العربي للنشر.

٢٥. العماش، حسين. ٢٠١٤. مرهج الحرية والتنمية. عمان : دار البيروني للنشر والتوزيع.

٢٦. روتشا، أنطونيو دا. ٢٠١٠. "النظام السياسي في البرازيل.. قراءة نقدية". قطر : مركز الجزيرة. https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172210395137545 6.html

٢٧. جودة، محمود خليفة . ٢٠١٤. *القيادة السياسية في البرازيل وأثرها على الاستقرار السياسي*. المانيا : المركز الديمقراطي العربي .

٢٨. المادة ١٤ من الدستور البرازيلي الصادر عام ١٩٨٨.

٢٩. ماضي، عبد الفتاح . ٢٠٢١. " الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية – العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة" . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وكذلك ينظر: مجموعة باحثين. ٢٠١٤. " النظم الانتخابية في العالم: Electoral systems in the world " . عمان : دار الخليج .

٣٠. سورنسن، غيورغ . ٢٠١٤. *الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر*. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

٣١. سانتوس، باتريز ماتوس ومورين . ٢٠١٩. " البرازيل : من إستراتجية النمو الشاملة البرازيلية إلى أهداف التنمية المستدامة، ترجمة: قاسم شعيب " . *مجلة قضايا سياسية*، جامعة النهرين. عدد ٥٩.

٣٢. المبروك، فراس . ٢٠٢١." النموذج التنموي البرازيلي ... الإنجازات والتحديات" . *مجلة المسلح*. https://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/3206-2021-07-10-10-03-55

٣٣. صالح، هيثم فرحان. ٢٠٢٠. *إشكالية الدولة في العالم العربي وتحوّل السلطة على أبواب الألفية الثالثة*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

٣٤. إسماعيل، محمد صادق. ٢٠١٤. *التجربة الماليزية: مهاتير محمد و الصحوة الاقتصادية*. القاهرة : العربي للنشر.

٣٥. محمد، ياسمين . ٢٠٢٠. *الصحافة الآسيوية: صورة مصر.. تحليلها واتجاهاتها*. القاهرة: العربي للنشر.

٣٦. الكساسبة، بلال ياسين. ٢٠٢١. *أثر التنمية الاقتصادية على التحوّل الديمقراطي في ماليزيا وسنغافورة*. عمان : دار الاكاديميون .

٣٧. جوجري، عادل . ٢٠٠٨. *النمر الاسيوى مهاتير محمد: من شاب متمرد الى بطل اسلامى*. عمان : دار الكتاب العربي .
٣٨. المادة ١١٩ أولا/ أ من الدستور الماليزي الصادر عام ١٩٥٧.
٣٩. نصر الله، سناء . ٢٠١٩." المرأة العاملة بماليزيا.. حقوق وامتيازات ومشاركة في التنمية ". الدوحة : مركز الجزيرة . https://www.aljazeera.net/news/women/2019/3/
٤٠. ينظر: المادة ١٠ من الدستور الماليزي الصادر عام ١٩٥٧.
٤١. علاوي، سامر . ٢٠١٤. " قانون الفتنة الماليزي" . الدوحة : مركز الجزيرة. https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/9/11

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Todrov, Zvetan. 2015. *'aeda' aldiymuqratiat* [*Enemies of Democracy*], translated by: Ghazi Berro, 1st edition. Beirut: Al-Rabee publishing house.
2. Madi, Abdel Fattah. 2012. *aldiymuqratiat walbunduqihi* [*Democracy and Venice*], 1st edition. Beirut: Arab Center for Research and Studies.
3. Faleh, Aqeel. 2018. “Development challenges in Iraq and their impact on political stability after 2003.” Unpublished master's thesis, College of Political Science, Al-Mustansiriya University.
4. Al-Mashat, Abdel Moneim. 1988. Political Development in the Third World, Theories and Issues. United Arab Emirates: Al Ain Foundation for Publishing and Distribution.
5. Khater, Ahmed Mustafa. 2001. *altanmiat alaijtimaeiat almuqawamat al'asasiati, namadhij mukhtara* [*Social Development Basic Resistances, Selected Paradigms*]. Alexandria: The Modern University Office.
6. Al-Khazraji, Thamer. 2004. *alnuzum alsiyasiat alhadithat walsiyasat aleamatu: dirasat mueasirat fi 'iistratijiat 'iidarat alsultati* [*Modern Political Systems and Public Policies: A Contemporary Study in Power Management Strategy*]. Amman: Dar Majdalawi.
7. Abbas, Ali. 2009. *almujtamae almadaniu waldiymuqratiatu* [*Civil Society and Democracy*]. Lebanon: Educational Foundation for Studies and Publishing.
8. Mohsen, Alaa Kamel. 2018. *alraqabat ealaa dusturiat alaintikhabat alniyabiat fi aleiraq fi zili dustur 2005: dirasat muqaranati* [*Monitoring the constitutionality of parliamentary elections in Iraq under the 2005 constitution: a comparative study*]. Cairo: The Arab Centre.
9. Abdali. 2009. *saed aliantikhabat damanat huriyatiha wanazahatuha dirasat muqaranati* [*Saad Elections guarantees their freedom and integrity, a comparative study*]. Amman: Dar Degla.
10. Mir, Taher Hasso. 2006. *dawr almar'at alkurdiat fi almusharakat alsiyasiati: dirasat maydaniat aijtimaeiat fi madinat 'arbil* [*The role of Kurdish women in political*

participation: a social field study in the city of Erbil]. Kurdistan: Dar Aras for printing and publishing.

11. Ghanayem, Medhat. 2014. *tafeil dawr almar'at fi almusharakat alsiyasiat dirasat tasiliati* [*Activating the role of women in political participation, a fundamental study*]. Cairo: The National Center for Legal Publications.
12. A group of authors. 2015. Phases of Transitional History: The Fate of the Arab Revolutions, Arab Center for Research and Policy Studies, link: https://books.google.iq/books
13. Boujalal, Omar. 2017. Ok integrating the socialist approach into political reforms. Amman: Academic Book Center.
14. Ali, Sattar Jabbar. 2017. *altajribat alhindiat 'akbar dimuqratiat fi alealami.. dirasat fi alnizam alsiyasi* [*The Indian experience, the largest democracy in the world.. A study of the political system]*. Cairo: Al-Araby for publishing.
15. Article (19) Freedom of expression in the Indian Constitution of 1949 amended in 2016: protection of certain rights related to freedom of expression.
16. Gupta, Prakriti. 2020. "A significant decline in freedom of expression in India". Kingdom of Saudi Arabia: *Asharq Al-Awsat Newspaper*, Issue 15308.
17. Kaddoura, Imad Youssef. 2014." Indian General Elections: Voter Attitudes and Factors Affecting Them" , Al Jazeera Center, Qatar, link: https://studies.aljazeera.net/ar/reports
18. A bill to increase the number of women in the Indian parliament, *Elaph newspaper*, link: https://elaph.com/Web/news/2010/3/540641.html
19. Political Parties in India, research published at: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2017/7/17/
20. Saeed, Muhammad Al-Sayed. 2006. *saeid, muhamad alsayid. 2006. aliantiqal aldiymuqratiu almuhtajaz fi masar* [*The Detained Democratic Transition in Egypt*]. Egypt: Mermit for printing.
21. Ali, Sattar Jabbar, a previously mentioned source.
22. Article 14 of the Indian Constitution of 1949.
23. Article 15 of the Indian Constitution of 1949.
24. Abbas, Nadia Fadel. 2021. *Indo-Pakistani Relations and the Impact of Nuclear Weapons Possession*. Cairo: Al-Arabi Publishing.
25. Al-Amash, Hussein. 2014. *Marhaj freedom and development*. Amman: Dar Al-Biruni for publication and distribution.
26. Rocha, Antonio D. 2010. “The Political System in Brazil... A Critical Reading.” Qatar: Al Jazeera Centre. https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172210395137545 6.html

27. Gouda, Mahmoud Khalifa. 2014. *alqiadat alsiyasiat faa albarazil wa'atharuha ealaa alaistiqrar alsiyasaa* [*Political Leadership in Brazil and its Impact on Political Stability*]. Germany: Arab Democratic Center.

28. Article 14 of the Brazilian Constitution of 1988.

29. Madi, Abdel Fattah. 2021. "Democracy and the Gun: Civil-Military Relations and the Politics of Modernizing the Armed Forces." The Arab Center for Research and Policy Studies, as well as: a group of researchers. 2014. "Electoral systems in the world." Amman: Gulf House.

30. Sorenson, George. 2014. *Democracy and Democratic Transition: Processes and Hopes in a Changing World*. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.

31. Santos, Patriz Matos and Maureen. 2019. "Brazil: From the Brazilian Comprehensive Growth Strategy to the Sustainable Development Goals, Translated by: Kassem Shoaib." *Journal of Political Issues*, Al-Nahrain University. Number 59.

32. Al-Mabrouk, Firas. 2021. "The Brazilian Development Model... Achievements and Challenges." *Armed Journal*. https://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/3206-2021-07-10-10-03-55

33. Saleh, Haitham Farhan. 2020. *'iishkaliat aldawlat fi alealam alearabii wthwwl alsultat ealaa 'abwab al'alfiat althaalithati* [*The problem of the state in the Arab world and the transformation of power at the gates of the third millennium*]. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.

34. Ismail, Muhammad Sadiq. 2014. *altajribat almaliziatu: mahatir muhamad w alsahwat aliaqtisadiatu* [*The Malaysian Experience: Mahathir Mohamad and the Economic Awakening*]. Cairo: Al-Araby for publishing.

35. Muhammad, Yasmin. 2020. *alsahafat alasiawiat: surat masri.. tahliluha watijahatiha*. [*The Asian Press: The Image of Egypt. Its Analysis and Trends*]. Cairo: Al-Arabi Publishing.

36. Al-Kasasbeh, Bilal Yassin. 2021. *The Impact of Economic Development on Democratic Transition in Malaysia and Singapore*. Amman: Academic House.

37. Jojri, Adel. 2008. *alnamir alasywaa mahatir muhamadu: min shabun mutamarid alaa batal aslamaa* [*The Asian Tiger, Mahathir Mohamad: From Rebellious Youth to Islamic Hero*]. Amman: Arab Book House.

38. Article 119 First / A of the Malaysian Constitution of 1957.

39. Nasrallah, Sana. 2019. "Working women in Malaysia.. rights, privileges, and participation in development." Doha: Al Jazeera Center. https://www.aljazeera.net/news/women/2019/3/

40. See: Article 10 of the Malaysian Constitution of 1957.

41. Allawi, Samer. 2014. "Malaysian Sedition Act." Doha: Al Jazeera Centre. https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/9/11